

Distr.
GENERAL

A/54/161
7 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/
SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون

البند ٧٦ (ع) من القائمة المؤقتة*

نزاع السلاح العام الكامل: متابعة

فتوى محكمة العدل الدولية بشأن

مشروعية التهديد بالأسلحة النووية

أو استخدامها

متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية
التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	 مقدمة
٢	 المعلومات الواردة من الحكومات
٢	 كوبا
٣	 المكسيك
٥	 المملكة العربية السعودية

مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٧٧/٥٣ ثاء المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، إلى جميع الدول أن تبلغ الأمين العام بالجهود والتدابير التي اضطلعت بها بشأن تنفيذ القرار ونزع السلاح النووي، وطلبت إلى الأمين العام أن يبلغ تلك المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

٢ - واستجابة لذلك الطلب، وردت حتى الآن معلومات من كوبا والمكسيك والمملكة العربية السعودية وقدمت كندا ردا يفيد عدم وجود معلومات لديها. وستصدر أي معلومات إضافية ترد من الدول الأعضاء بوصفها إضافات لهذا التقرير.

المعلومات الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالاسبانية]

[٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٩]

أعربت كوبا في محافل دولية مختلفة عن موقفها الواضح المؤيد للإزالة التامة للأسلحة النووية واتخذت إجراءات سواء في مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، موجهة لمحاولة بلوغ ذلك الهدف.

ومن أمثلة ما ذكر آنفا، من المهم إبراز الاقتراح المقدم في مؤتمر نزع السلاح من ٢٨ وفدا من أعضاء مجموعة ال ٢١، بما في ذلك كوبا، بخصوص وضع برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية. كما اقترح ٢٦ وفدا من أعضاء مجموعة ال ٢١ أيضا في المحفل نفسه، ومرة أخرى من بينهم كوبا، ولاية أوسع لإنشاء لجنة خاصة معنية بنزع السلاح النووي.

ويقوم كل من الاقتراحين على العزم الواضح على بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حول نزع السلاح النووي، وهو هدف أولاه المجتمع الدولي الأولوية العليا.

غير أن هاتين المبادرتين لم تلقيا قبولا من مجموعة من البلدان لا تتحلى بالإرادة السياسية اللازمة لإحراز تقدم صوب بلوغ هدف نزع السلاح النووي، بل على العكس أكدت من جديد في مناسبات أخيرة تعلقها بالمذاهب العسكرية التي ترسخ إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضمن الاستراتيجية الدفاعية للتحالف العسكري الذي تشكله.

وفي كل عام، تشترك كوبا بنشاط أثناء دورات الجمعية العامة في المناقشات حول القرارات المعروضة فيما يتعلق بالأسلحة النووية، حيث تؤيد الأغلبية العظمى من تلك النصوص.

وعلى سبيل إيراد مجرد مثليين للقرارات المتخذة في هيئة الأمم المتحدة، اشتركت كوبا في تقديم القرار ٧٧/٥٣ ثاء، المعنون "نزع السلاح النووي" الذي يهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية إجراء تخفيض تدريجي لهذا الخطر النووي وتنفيذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية الإزالة التامة لتلك الأسلحة في إطار زمني محدد.

وبالإضافة إلى ذلك، دعا ذلك القرار جميع الدول إلى أن تبرم صكا دوليا ملزما قانونا لإعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونحن نعتقد أن هذه الضمانات للأمن ينبغي أن تكون عامة وغير مشروطة.

وكذلك، كمثال ثان، انضمت كوبا إلى البلدان التي صوتت مؤيدة لاعتماد القرار ٧٧/٥٣ ذال المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، حيث أنها ترى أن ذلك النص يمكن أن يسهم، ضمن مجموعة أوسع نطاقا من المبادرات والإجراءات الأخرى، في تعزيز الهدف ذي الأولوية بين أهداف نزع السلاح، وهو نزع السلاح النووي.

وختاما نرى أن من المهم الإشارة إلى أن حركة بلدان عدم الانحياز، التي تتشرف كوبا بالانتماء إليها، دأبت، سواء في مؤتمرات قمة رؤساء الدول أو الحكومات التي تعقدها، أو في اجتماعاتها الوزارية، على توجيه نداء مستمر إلى جميع الدول لكي تشرع بشكل حاسم ونهائي في مفاوضات تتيح تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

المكسيك

[الأصل: بالاسبانية]

[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩]

تواصل حكومة المكسيك جهودها، كما أبلغت الأمين العام للأمم المتحدة من قبل، من أجل تحقيق التعهد الذي قطعته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمكرس في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في عام ١٩٧٨، اقتناعا منها بأن الدفاع التام الوحيد ضد الاستخدام المحتمل للأسلحة هو إزالتها التامة، وفقا لما جاء في تقرير لجنة كاخبرا.

وما زالت المكسيك على اقتناع بأنه يتعين على جميع الدول أن تسعى بحسن نية إلى مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة وأن تصل بهذه المفاوضات إلى نتيجة، مثلما نص القرار ٧٧/٥٣ ثاء المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، في دورتها الثالثة والخمسين.

كما أن المكسيك كررت في محافل نزع السلاح المختلفة تأكيد الحاجة إلى إنشاء آلية دولية من أجل التوصل إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وسعى إلى نفس الهدف أيدت المكسيك النداء الذي وجهته الجمعية العامة إلى جميع الدول لكي تشرع في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تفضي إلى الإبرام العاجل لاتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية تحظر استحداثها وإنتاجها وتخزينها ونشرها ونقلها والتهديد باستخدامها أو استخدامها، وكذلك حظر إجراء التجارب عليها أو أي نوع آخر من اختبارها، وأن تتوخى إزالتها.

ونفذت المكسيك إجراءات مختلفة، إضافة إلى التدابير المؤدية إلى دعم عملية نزع السلاح النووي، بغية إعمال القرار ٣٨/٥٢ سين المعنون "فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" الذي اعتمد في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، وهو نفس القرار الذي اشتركت المكسيك في تبنيه أثناء الدورة الماضية بوصفه القرار ٧٧/٥٣ ثاء.

كذلك اشتركت المكسيك مع آيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد ومصر ونيوزيلندا، في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، في إصدار الإعلان المشترك بشأن نزع السلاح النووي المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، الذي قدم خطة عمل بشأن نزع السلاح النووي (A/53/138، المرفق). وسعى إلى الهدف نفسه قُدم القرار ٧٧/٥٣ ذال المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، واشتركت في تقديمه ٢٢ بلداً آخر من مختلف مناطق العالم.

وفي إطار مؤتمر نزع السلاح، أيدت المكسيك المبادرات المتعلقة بتحديد الولاية التي ستسند إلى الفريق العامل المعني بنزع السلاح النووي، وكذلك التفاوض بشأن نص قانوني دولي يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية. كما أن المكسيك لاحظت مع الأسف المعارضات المستمرة للمبادرات المتخذة من أجل إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي تكلف بصياغة اتفاقية متعلقة بحظر الأسلحة النووية، وفقاً للاقتراح الوارد في الوثيقة CD/1501.

وتلاحظ المكسيك مع القلق التجارب النووية التي أجريت مؤخراً، وإطلاق القذائف، وتكاثر الدول الحائزة للقدرة النووية، وإجراء التجارب ذات التفاعل دون الحرج و/أو تجارب المحاكاة، والتصريحات بشأن

إعادة إنشاء برامج دفاعية، وكذلك وجود تصديقيين وحيدين من جانب الدول الحائزة لقدرة صنع الأسلحة النووية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما ترى حكومة المكسيك أن الأحداث المذكورة قد عطلت المنجزات المحرزة صوب هدف إزالة كل إمكانية للتهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، ويمكن أن تهدد تلك المنجزات.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالعربية]

[٧ أيار/ مايو ١٩٩٩]

يسرني إفادة سعادتك أن المملكة العربية السعودية إذ تؤكد عدم امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل بشكل عام والأسلحة النووية بشكل خاص أو استحداثها وإنتاجها وتجريبها ونشرها وتخزينها أو نقلها أو التهديد بها أو استخدامها، لتؤكد من جديد موقفها الثابت من رفض أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها، كما تؤكد أن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا للبشرية جمعاء وأن استعمالها سيكون له عواقب وآثار على كوكب الأرض. وأن النجاة من هذه الكارثة يتمثل في الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل بشكل عام والأسلحة النووية بشكل خاص، والتأكد من عدم إنتاجها إطلاقا مرة أخرى. كما تؤكد التزامها بالعمل على الإزالة التامة للأسلحة النووية وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية مما سيحقق السلام والأمن والعدالة للعالم أجمع.

— — — — —